ملخص محاضرات التعاون والصراع في العلاقات الدولية.

المحور الأول: التعاون الدولي(المفاهيم والتطور...).

1 – مفهوم التعاون الدولي:

التعاون هو تحرك جماعي للأطراف الدولية المعنية به ، فهذا الشعور الجماعي يفترض ضمنيا وجود استعداد و ارادة و رغبة وقدرة من الفاعلين بشكل جدي و منسجم يسهل التدخل في الحياة الاقتصادية للدول المرتبطة بهذا التعاون. و لعل هذه المبادرات المتعددة الأطراف أو الثنائية يضمن تحقيق حقوق متساوية لكل الأطراف.

إلا أن التعاون في غالب الأحيان، و كما أثبته الواقع في العلاقات الاقتصادية الدولية قد ارتبط بمفهوم آخر عندما يتعلق الأمر.بنشوء العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية أو ما قد يعبر عنه بالعلاقة شمال جنوب ، حيث تميز هذا الواقع بظاهرة تنطوي على توزيع لا متكافئ للثروات الاقتصادية ؛ وعليه فالتعاون يظهر إذا من خلال أسسه النظرية و الأدبيات الاقتصادية و الإيديولوجية مرتبطا ارتباطا مباشرا بقيم التضامن الدولي.

2 – ظروف ظهور التعاون الدولي:

تجمع مختلف الدراسات الاقتصادية المهتمة بموضوع التعاون الدولي أن مفهوم وسياسة التعاون قد ولدت في ظل ظروف تميزت بتصفية الاستعمار القديم الذي خضعت له معظم الدول المسماة حاليا بالدول النامية تفاؤلا أو الدول المتخلف تشاؤما وهذا من جهة أولى ، أما من الجهة الثانية ظهور معطيات الحرب الباردة التي نشأت بين الكتلتين الشرقية والغربية والتي أعادت ترتيب العلاقات الدولية من جديد مستعملة في ذلك التعاون كأحد الأساليب لتحقيق أهداف استراتيجية لكل معسكر و لعل هذه الوضعية هي التي تسببت قي حدوث العديد من إلانحرافات عن القيم السامية للتعاون.

ويمكن إيضاح ذلك في العنصرين الآتيين:

أ - إن تصفية الاستعمار تعريفا تتجلى في غالب الأحيان في فقدان السيطرة السياسة المسلطة من دول المركز على دول المحيط، و غالبا ما ينجر عن ذلك فقدان الإمتيازات والمصالح الاقتصادية و التجارية القائمة على نهب خيرات وثروات المستعمرات القديمة و الأمثلة كثيرة في ذلك. وعليه فالتعاون وفقا لهذا المتطور غالبا ما كان يستند ويحدد من أجل الحفاظ على المواقع الاستراتيجية القديمة أين تكون سيطرة شركات دول المركز سيدة الموقف، بل قد يذهب بها الأمر إلى أبعد من ذلك حيث تتدخل في الأجهزة السياسية بعزل أو تنصيب رؤساء دول كما حصل في بعض الدول. من هنا نستنتج أن التعاون الدول في ظل هذه الظروف ما هو إلا تكريس استمرار الاستعمار للدول النامية في ثوب جديد

ب - إن بروز ظاهرة الحرب الباردة بين الكتلتين أدى بالقطبين المتصارعين إلى البحث على أكبر قدر ممكن من الحلفاء و مراكز نفوذ إقليمية و دول حليفة تقبل باقامة قواعد عسكرية على أراضيها أو على أقل إتخاد مواقف الحياد في بعض القضايا العادلة و التي يعتبر فيها الحياد تحيزا. و في خضم هذه المعطيات الدولية دخل حيز التنفيد في العلاقات الاقتصادية الدولية حجم كبير من التعاون بمختلف أشكاله و أهدافه، غير أنه غالبا ما تم توزيعه بشكل غير متساوي بين الدول المنتمية إلى هذا المعسكر أو ذاك وهذا يتوقف على درجة الولاء للمعسكر.

وبذلك يمكن أن نخلص إلى القول أن التعاون أصبح يتحدد وفق إختيارات استراتيجية عمقت درجت التبعية في الدول النامية التي كان يملى عليها استراتيجيات ونظريات تنموية مستنبطة من الفكر الاقتصادي الاشتراكي أو الليبرالي غالبا ما كانت هذه النماذج التنموية غريبة في أصولها عن الواقع ومتناقضة مع معطيات الدول النامية.

إن السعي وراء تحقيق الأهذاف الإستراتيجية بجميع الوسائل المتاحة (سياسية، إقتصادية وثقافية) أدى بالمعسكرين إلى إهمال إحداث تنمية حقيقية في البلدان النامية، بل الأمر قد تعدى ذلك حيث قد تم غض البصر في كثير من الأحيان عن الأنظمة الديكتاتورية و تدعيم النظم العسكرية بل أن دعاة الديمقراطية الغربية امتنعوا عن تقديم أدنى إنتقاد لهذه الأنظمة وعلى عكس ذلك إستمر تقديم الدعم اللازم لها ما دامت هذه الأنظمة تخدم مصالحهم و تتحالف معهم ضد المعسكر المعادي و بالتوازي مع ذلك فإن المساعدات المالية و التقنية و الفنية المقدمة في إطار التعاون غالبا ما كانت تصرف في غير أوجه محلها بل أن الظاهرة قد تنامت لتتعدى إلى إنتشار الإختلاس و التبذير و إستفحال ظاهرة الرشوة.

وبهذا فقد التعاون شروطه وأهدافه الأساسية و فعالية المساعدات الإقتصادية مما يجعل التنمية المستديمة حبيسة صراعات إديولوجية بقيت هذه الدول مسرحا لها أكثر من نصف قرن، بإستثناء بعض الدول التي إستطاعت أن تكسر هذه الدوامة و تحقق تنمية إيجابية في ظل هذا الصراع كما حدث في دول جنوب شرق آسيا و التي تعد المنطقة الوحيدة القادرة على الإندماج في ظل المعطيات الدولية الجديدة.

3 – التعاون الدولي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة:

لقد تميزت العشرية الأخيرة من القرن العشرين بسقوط وانهيار القطبية الثنائية, فانهيار الإتحاد السوفياتي ساهم في تكريس انفراد الولايات المتحدة بفرض آليات صناعة الإنصياع وتحولها إلى قوة عليا تبسط يدها على العالم, و يظهر ذلك جليا في الواقع الميداني حيث أحكمت سيطرتها على المصادر الرئيسية للطاقة (النفط) بإفتعالها لحرب الخليج الثانية، في ظل هذا التشكيل الجديد للعالم انفردت الولايات المتحدة بسيادتها في كافة المجالات الإقتصادية و المالية و التجارية، وضربت الإنتماءات الحضارية الأخرى في المقتل.

في غمرة هذه الأحداث برز مفهوم العولمة لتوحيد القيم و التصورات واختراق الحدود و تقليص السيادة الوطنية، فالمال و التكنولوجيا و القوة كلها أصبحت وسائل لتحقيق بنى إديولوجية وثقافية موحدة إيدانا بميلاد حضارة واحدة للعالم مما يضفى على العولمة صفة النمطية الواحدة والأسلوب الواحد والنظرة الواحدة للإنسان والحياة وهي نظرة المنتصر السيد الذي يحكم سيطرته على العالم باسمه ولصالحه.

إن الخلاصة الأساسية مما سبق تذهب إلى أن العولمة و السيادة تبدوان متقابلتين فلا تتحقق إحداهما إلا بإلغاء الأخرى فدور الدولة القطرية أخد يتضاءل مع العولمة الحديثة وبالفعل نحن اليوم أمام دولة مقيدة في جميع ميادين الحياة فعلى سبيل المثال السياسة المالية والنقدية والإقتصادية ككل نتأثر بدور وحركة الشركات العابرة للقارات، كذلك تنقل الأموال إلكترونيا أصبح يولد أزمات فجائية كما حدث لدول جنوب شرق آسيا التي كادت تتحول بسرعة هائلة إلى نمور من ورق.

إن هذه المخاطرة المحدقة التي أصبحت تهدد وجود الدول منفردة دفع كثير من الباحثين والمفكرين والسياسيين إلى تشجيع فتح مجال جديد لتشكيل العالم كرد فعل تجلى في ظهور تكتلات إقليمية فالإتحاد الأوربي واليابان يحاولان فرض أنفسهما كأقطاب جديدة بالإضافة إلى ارتسام ملامح جديدة لتشكيل تكتلات جهوية أخرى والتي يتوقع أن تلعب دورا هاما في تحديد معالم النظام العالمي الجديد، فموقع الظاهرة الإقليمية من النظام أصبح يتميز بأهمية قصوى بفعل هامش التحرك والمبادرة المبنية على الموقع الجماعي، لتلبية إحتياجاتها وحل مشاكلها حيث يعجز الموقع الإنفرادي لدولة واحدة.

في خضم هذه المعطيات نشأ التعاون متعدد الأطراف بفعل نقله نوعية تعتمد على التعامل الذي يتم من خلال وبين وعبر المجموعات الإقليمية. فإذا كان التعاون الدولي اعتمد في السابق على مسألة المساعدات بشكل أساسي، فإن الأوضاع الراهنة تحتم إعطاء الأسبقية للتعاون التجاري و المالي المتعدد الأطراف، والتعاون الإقليمي والمبادرات اللامركزية، وكل هذا يستدعى إعادة بناء مؤسسات حكومية (Institution Etatique)مكلفة بالتعاون والإشراف عليه؛ إذ أن الأمر لا يتوقف على مدى السلطات والإختصاصات الممنوحة للتكتل الإقليمي بقدر ما يتوقف على إتجاه إرادة وحرص الدول الأعضاء نحو تدعيم عملية التعاون و ترقيتها لتشمل جميع ميادين الحياة الإقتصادية والثقافية ...

في ضوء هذا التحليل و إذا كانت الدول المتقدمة تسعى إلى بناء التكتلات و هي قوية منفردة فالدول النامية أولى و أجدر بالسعي بكل ما أوتيت من وسائل لإنشاءه مثل هذه التكتلات. خاصة إذا علمنا أن الدول النامية بعد ظهور القطبية الأحادية وظهور ترتيبات جديدة لأوضاع العالم أصبحت تواجه مشكلتين رئيسيتين:

- إنخفاض أسعار المواد الأولية (بقاء أسعار المواد الأولية في مستويات متدنية) علما أن هذه المواد الأولية تعتبر المصدر الرئيسي من المداخيل من العملة الصعبة، ولعل العملية أخطر بالنسبة لمعظم دول العالم الثالث التي لم تتوصل إلى تنويع صادراتها.

- إتجاه المساعدات العمومية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية نحو الإنخفاض لغياب الحافز الإديولوجي و السياسي.

4 – شروط وأهداف التعاون الدولي (حسب المنظور الغربي):

كل هذه العوامل تدفع بالدول النامية إلى تغييرا لمنهج التنموي والتعامل مع المعطيات الدولية الجديدة ولا يخفى على احد أن التعاون كمبادرات دولية قد تكيف مع المعطيات الراهنة فالدول المتقدمة أصبحت تربط قيامها للتعاون بضرورة توفر الشروط التالية:

أ - شروط التعاون الدولي:

- تحقيق الديمقراطية التي تضمن التداول على السلطة وتكون أداة للمراقبة الشعبية مما يؤدى إلى الاستقرار السياسي وتوفير الأمن.
- احترام حقوق الإنسان وترقيتها بشكل يضمن كرامة الإنسان في جميع ميادين الحياة

- إيجاد مؤسسات كفأة تمنح لها صلاحيات واسعة لمراقبة وأوجه واستعمالات المال العام والذي غالبا ما يهدر بطرق غير رشيدة.

- إعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى حيث سبق وان طبقت مجموعة كبيرة من الدول ما يعرف ببرنامج التكييف الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي.

- فتح الاسواق المحلية للمنتجات الاجنبية.

- توفير الشروط الضرورية للاستثمارات الاجنبية وتشجيع القطاع الخاص.

ب – أهداف التعاون الدولي:

- يحقق التعاون الدولي مصدرا رئيسيا لتعزيز التجارة و الاستثمار و الكفاءة الاقتصادية من خلال تطوير آليات التنافسية الاقتصادية المتمثلة في توفير منتوج ذو جودة عالية و أسعار منخفضة و كميات كبيرة
- القضاء على ظاهرة الهجرة بجميع أشكالها من خلال توفير الظروف اجتماعية ملائمة للعيش الكريم في بلدان النامية
- محاربة الجريمة المنظمة لتوفير أجواء آمنة.
- القضاء على الأسواق الموازية و الاقتصاد غير الرسمي ، و المتاجرة في المخدات و تبييض الأموال.
- الإشتراك في وضع برنامج للحفاظ على البيئة و تخفيض درجات التلوث.

استنادا إلى الشروط و الأهداف المذكورة سابقا يتضح لنا أن التعاون الدولي لم يعد يقتصر على المساعدات النقدية و المالية فحسب بل يتعدى إلى المساهمة المباشرة في الحياة الاقتصادية من خلال استثمار المباشر الذي يجعل الدول المتقدمة طرفا في عملية تطوير المنتوج و الخدمة على قدم المساواة بشكل يضمن التساوي في الحقوق كما أشرنا إليه في تعريف التعاون الدولي و لعله من نافلة القول أن الشراكة الأورو-متوسطية تندرج في هذا السياق.

وخلاصة لما تم معالجته أصبح التعاون الدولي و لكي يحقق الأهداف المرجوة منه في تحقيق التنمية المستديمة ينبغي له أن يقترن بالجهود الذاتية للبلدان المعنية و حسب الهيئات الدولية لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا إذا أخذت البلدان النامية بنفسها زمام الأمور وإن كان ذلك بمشاركة فاعلين آخرين، غير أن نقل التكنولوجيا والتحويلات المالية باتجاه بلدان الجنوب يبقى الوسائل الأساسية لمباشرة التنمية المستديمة، ويبدو دعم المساعدة التي يقدمها الفاعلون المختلفون في مجال التعاون من أجل التنمية الأكثر إلحاحا من ذي قبل أكان ذلك الدعم نوعيا أم كميا و أخيرا تبدو قضية إلغاء المديونية الخارجية حجر الزاوية التي يبنى عليها نجاح التعاون الدولي.

المحور الثانى: الصراع الدولى

إن ظاهرة الصراع ظاهرة ذات أبعاد متناهية التعقيد، بالغة التشابك، يمثل وجودها أحد معالم الواقع الإنسانى الثابتة، حيث تعود الخبرة البشرية بالصراع إلى نشأة الإنسان الأولى، حيث عرفتها علاقاته فى مستوياتها المختلفة: فردية كانت أم جماعية، وأيضاً فى أبعادها المتنوعة: نفسية أو ثقافية، سياسية أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو تاريخية، عند النظر للمسار التاريخي للحياة البشرية، نجد أن الصراع يمثل أحد أهم الحقائق الثبوتية في واقع الإنسان والجماعة على مختلف المستويات والأطر. إذ نجد في إطاره البيولوجي الصراع بين الأجناس والأفراد، والنفسي بما يعانيه الإنسان من صراع مع ذاته، والانثروبيولوجي في الصراع الثقافي، ناهيك عن الصراع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وغيره من أنماط الصراع المختلفة.

1 – تفسير الصراع الدولي:

أ – مفهوم الصراع الدولي:

بالعودة لبعض محطات التاريخ نلاحظ ورود مصطلح الصراع في الحضارات القديمة كالحضارة الإغريقية والرومانية، حيث استخدم مصطلح "صراع الآلهة" للتعبير عن الصراع بين القوى الخارقة في الأساطير الإغريقية كصراع **أخيل Achilles –** و**هكتور Hector –** في ملحمة طروادة الأسطورية. وما نجده من صياغة نظرية في أدبيات الإغريق تعكس رؤيتهم للصراع، نجده أيضا في وما بين الحضارات الأخرى، وصولاً للأديان الوضعية ثم الشرائع السماوية والدين الإسلامي وما تبع ذلك من تحولات فكرية غيرت من بنية العلاقات الإنسانية وقادت لبناء الدولة الحديثة، الأمر الذي أدى بدوره لبروز مستوى جديد من الصراع تمثل في الصراع الدولى.

وفى إطار استعراض بعض التعريفات اللغوية التى تقدمها دوائر المعارف والقواميس اللغوية لمفهوم الصراع، فإن دائرة المعارف الأمريكية تعرف الصراع بأنه عادة ما يشير إلى حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسى الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته. أما دائرة معارف العلوم الاجتماعية فإن اهتمامها ينصرف إلى إبراز الطبيعة المعقدة لمفهوم الصراع، والتعريف بالمعانى والدلالات المختلفة للمفهوم فى أبعاده المتنوعة.

ب - تفسير الصراع ومفهومه حسب أبعاده المختلفة:

البعد النفسى: يشير مفهوم الصراع إلى موقف يكون لدى الفرد فيه دافعُ للتورط أو الدخول فى نشاطين أو أكثر، لهما طبيعة متضادة تماما"، وهنا يؤكد موراى على أهمية مفهوم الصراع فى فهم الموضوعات المتعلقة بقدرة الفرد على التكيف الإنسانى وعمليات الاختلال العقلى أيضاً.

البعد السياسى: فإن الصراع يشير إلى موقف تنافسى خاص، يكون طرفاه أو أطرافه، على دراية بعدم التوافق فى المواقف المستقبلية المحتملة، والتى يكون كل منهما أو منهم، مضطراً فيها إلى تبنى أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثانى أو الأطراف الأخرى.

وبينما يهتم لويس كوزر بالتركيز على الصراع فى بعده الاجتماعى، فإن لورا نادر تتجه إلى إيضاح البعد الانثربولوجى فى العملية الصراعية.

البعد الاجتماعى: إنما يمثل نضالاً حول قيم، أو مطالب، أو أوضاع معينة، أو قوة، أو حول موارد محدودة أو نادرة"، ويكون الهدف هنا متمثلاً "ليس فقط فى كسب القيم المرغوبة، بل أيضاً فى تحييد، أو إلحاق الضرر، أو إزالة المنافسين أو التخلص منهم. الصراع فى مثل هذه المواقف، وكما يحدد كوزر، يمكن أن يحدث بين الأفراد، أو بين الجماعات، أو بين الأفراد والجماعات، أو بين الجماعات وبعضها البعض، أو داخل الجماعة أو الجماعات ذاتها. تفسير ذلك يرجعه كوزر إلى حقيقة أن الصراع فى حد ذاته أحد السمات الأساسية لجوانب الحياة الاجتماعية.

البعد الأنثربولوجى: الصراع ينشأ أو يحدث نتيجة للتنافس بين طرفين على الأقل. وهنا قد يكون هذا الطرف متمثلاً فى فرد، أو أسرة، أو ذرية أو نسل بشرى معين، أو مجتمع كامل. إضافة إلى ذلك، قد يكون طرف الصراع طبقة اجتماعية، أو أفكاراً، أو منظمة سياسية، أو قبيلة، أو ديناً وهنا فإن الصراع يرتبط بالرغبات أو الأهداف غير المتوافقة، والتى تتميز بقدر من الاستمرارية والديمومة يجعلها تتميز عن المنازعات الناتجة عن الشطط، أو الغضب، أو التى تنشأ نتيجة لمسببات وقتية أو لحظية. فى هذا الاتجاه، يذهب قاموس لونجمان إلى تعريف مفهوم الصراع بأنه حالة من الاختلاف أو عدم الاتفاق بين جماعات، أو مبادئ، أو أفكار متعارضة، أو متناقضة.

وبوجه عام، فإن مفهوم الصراع فى الأدبيات السياسية المتخصصة ينظر إليه باعتباره ظاهرة ديناميكية. فالمفهوم من جانب، يقترح موقفاً تنافسياً معيناً، يكون كل من المتفاعلين فيه عالماً بعدم التوافق فى المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطراً أيضاً لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر. من هنا كان هناك اتجاه ينصرف إلى التركيز على البعد التنافسى فى تعريف الصراع باعتبار أنه أحد أشكال السلوك التنافسى بين الأفراد أو الجماعات، وأنه عادة ما يحدث عندما يتنافس فردان أو طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة، سواء كانت تلك الأهداف حقيقة أو متصورة، أو حول الموارد المحدودة.

وفى تعريف آخر، فإن مفهوم الصراع يتميز بالبساطة والمباشرة، حيث يوصف الصراع بأنه عملية منافسة ظاهرة، أو محتملة بين أطرافه. وهنا تثار أهمية التمييز بين الصراع وبعض أنواع المنافسة – كالتى تحدث فى المجالات الرياضية على سبيل المثال -، ففى المنافسة يتعاون الأفراد أو يتنافسون من أجل المرح وقضاء وقت طيب وممتع"، بينما فى الصراع، فإن إحداث أو إلحاق الضرر المادى أو المعنوى بالآخرين إنما يعد هدفاً محدداً للصراع نفسه.

أما متغير "الإرادة "عند أطراف الصراع، فإنه يمثل أساساً محورياً فى تعريف الصراع لدى اتجاه آخر من كتاب الأدبيات السياسية. ومن ثم يتم النظر إلى مفهوم الصراع باعتبار أنه فى جوهره "تنازع للإرادات"، ينتج عن اختلاف فى دوافع أطرافه، وفى تصوراتهم، وأهدافهم وتطلعاتهم، ومواردهم وإمكاناتهم، مما يؤدى بهم إلى اتخاذ قرارات، أو انتهاج سياسات تختلف فيما بينها أكثر من اتفاقها"، ومع ذلك، يظل الصراع دون نقطة الحرب المسلحة.

إضافة إلى ذلك، فإن هناك رأياً ثالثاً يفضل الاهتمام ببنية الموقف الصراعى والمصالح المتضمنة فيه. فى هذا الاتجاه، يذهب كل من لوبز وستول إلى أن مفهوم الصراع يمثل أو يعكس "موقفاً يكون لطرفين فيه أو أكثر أهداف أو قيم أو مصالح غير متوافقة بدرجة تجعل قرار أحد الأطراف بصدد هذا

الموقف سيئاً للغاية"، ومن هنا يمكن النظر إلى مفهوم الصراع باعتباره "نتيجة لعدم التوافق فى البنيات والمصالح، مما يؤدى إلى استجابات بديلة للمشكلات السياسية الرئيسية. وعلى ذلك يخلص الكاتبان إلى "أن الصراع بهذه الكيفية، يعد سمة مشتركة لكل النظم السياسية الداخلية والدولية.
أما الصراع فى مفهوم كوزر فإنه يتبلور فى ضوء القيم والأهداف التى تمثل الإطار المرجعى لأطراف الموقف الصراعى. وعلى ذلك يرى كوزر أن الصراع يتحدد فى "النضال المرتبط بالقيم والمطالبة بتحقيق الوضعيات النادرة والمميزة، القوة والموارد، حيث تكون أهداف الفرقاء هى تحييد أو إيذاء أو القضاء على الخصوم.

إضافة إلى ما سبق، فإن هناك رؤى أخرى تسعى إلى توجيه الاهتمام نحو الأبعاد النفسية المتعلقة بعلاقات القبول والرفض بين أطراف الموقف الصراعى. ومن هنا تتجه تلك الرؤى إلى تعريف الصراع فيها بأنه ذلك العداء المتبادل بين الأفراد والجماعات أو الشعوب أو الدول فيما بينها على مختلف المستويات.**ويمكن تعريف الصراع الدولى على أنه "تنازع الارادات الوطنية للدول الناتج عن تباين مصالحها."**

2 – أسباب الصراع الدولي:

أ – الصراع على الموارد الطبيعية:

تعود فكرة لعنة الموارد الطبيعية Curse of Natural Resources إلى أن وفرة الوقود الحفرى و المعادن النفيسة فى البلدان النامية لم ينتج عنها تقدما اقتصاديا و رفاهة اجتماعية حقيقة لشعوب الدول الممتلكة لهذه الموارد بل على العكس كانت هذه الموارد الطبيعية سببا فى اشتعال الحروب و تفاقم الصراعات الأهلية التى انتهت بمقتل الآف من الأبرياء. ويتوقع أن مالا يقل عن 40% من الصراعات داخل الدول في السنوات ال 60 الماضية، لها صلة بالموارد الطبيعية، وأن هذا الارتباط يضاعف من خطر تدهور الصراع في السنوات الخمس الأولى له. فمنذ عام 1990، كان استغلال الموارد الطبيعية سببًا في تغذية 18 صراعًا على الأقل، سواء كانت الموارد 'عالية القيمة' مثل الأخشاب، والماس، والذهب، والمعادن، والنفط، أو الموارد النادرة مثل الأراضي الخصبة والمياه. فمثلا في أنجولا مولت الجماعات المتمردة حربا أهلية طاحنة لسنوات طويلة من1972 حتى عام 2002 مات خلالها مايقرب من 1,5 مليون انسان – عن طريق الاستيلاء على الألماس و بيعه في السوق السوداء العالمية و لقد صور الفيلم الشهير"الماس الملطخ بالدماء Bloody Diamond"جانبا من هذه الحرب الأهلية البغيضة، كذلك أيضاً الصراع حول منطقة شرق المتوسط.

ب – الصراعات الإثنية والعرقية والدينية:

الصراع الإثني هو نزاع مسلح بين مجموعات إثنية مختلفة، وتكون غالبا بين دول متعددة الاثنيات كالحرب اليوغسلافية والحرب الأهلية الرواندية والحرب فى إقليم دارفور.

أما الصراع العرقى هو عبارة عن تصادم بين الجماعات العرقية حول قضية أو مجموعة من القضايا تسعى فيها كل طائفة عرقية إلى تغيير الوضع القائم لصالحها. والصراع العرقي عادة ما يكون

من أجل قضايا تتعلق بتوزيع الثروات و المشاركة في السلطة، بحيث تهدف الجماعات من خلالها الحصول على حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد يتطور الامر الى رغبة الجماعة في الانفصال والحصول على حكم ذاتى لاقليم معين تعيش فيه.

العنف العرقى أو الإثنى هو وليد الصراع بين الأعراق والاثنيات والاديان والطو ائف والاقليات المختلفه حول الحقوق والواجبات وتطبيق حقوق الانسان، وهى من أهم البؤر التى تسهم فى اندلاع العنف كما حدث فى العراق ولا نغفل معها تأثير العوامل الجغرافية والاجتماعية والثقافية الأخرى.

أمثلة: إقليم الكيباك فى كندا ومطالبته بالانفصال، نزاع الطوائف فى سريلانكا والسودان والعراق، مطالبة إقليمى اسكتلندا و ايرلندا الشمالية بالانفصال عن بريطانيا، كل هذا يوضح ما للصراع العرقى والاثنى من أثار عظيمة على استقرار الشعوب وتفكك الاتحاد السوفيتي أكبر دليل حي.

ج – التطور التكنولوجي وسباق التسلح بين الدول:

يمكن تفسير ظاهرة الصراع الدولي على سباق التسلح الذي يؤدي لخلق فجوة بين الدول المتقدمة التي لها القدرة على إستثمار الثورة التكنولوجية في تطوير القدرات العسكرية، وبين الدول التي لا تتوفر لديها هذه القدرات؛ وهو ما يحفز الدول المتقدمة على إفتعال الحروب إستغلالاً لهذا الفارق. وعلى الجانب الآخر يعمل سباق التسلح على تهيئة البيئة الصراعية من خلال ما يثيره من شكوك في خضم عمله السري؛ إن استمرار التطور التكنولوجى في مجالات ونظم التسلح يدفع بدوره مجموعات المصالح المرتبطة به نحو مواصلة ضغوطها على دوائر صنع القرار للإبقاء على كل أو بعض بؤر التوتر والصراعات ساخنة وملتهبة بما يضمن مصالح هذه الجماعات بأقصى درجة ممكنة.

د – الصراع على الحدود البرية والبحرية:

أيا كان تعقد مسألة الحدود في الوقت الراهن فإن مشكلة الحدود البرية والبحرية قد أثارت وما زالت تثير كافة المشكلات المتضمنة في جوهر العلاقات السياسية بين الدول، كما أنها راسخة في أذهان كافة المتخصصين وغير المتخصصين؛ لأنها تمثل الإطار الذي تُمارس فيه الدولة سيادتها الفعلية، وتتفرق فيها المصالح الاقتصادية.

ومن أمثلة هذه الصراعات : الصراع الهندى الباكستانى حول إقليم كشمير، والصراع اليونانى التركى حول جزر بحر إيجه.

ه – الصراع الأيديولوجي وتناقض الأفكار:

حيث أن التناقض في الرؤى الأيديولوجية والنتائج المرتبطة به، والتى تجعل من غير الممكن تسوية أو حل هذه الصراعات من خلال عملية المساومة. بل إن الأمر يصبح أكثر صعوبة عندما يتعلق الموقف بصراعات المصالح المرتبطة بتشعب الاختلافات الأيديولوجية بين طرفى أو أطراف الصراع، حيث يضيف البعد الأيديولوجى وضعا خاصا على الصراع يزيد من تعقيده فيصعب بالتالى على طرفيها وأطرافه التوصل إلى حلول مرضية لكليهما.

و – صراع الزعامة والهيمنة (المكانة الدولية):

بعض الدول لا ترضى عن مكانتها وسط النسق الدولي وتبحث عن دور يناسب مكانتها بما يتفق مع مصالحها، انطلاقا من مدى رغبة الدول فى الابقاء على صورة توزيع القوة فى فترة معينه أو رغبتها فى تعديلها. وفي هذا الصدد **يميز الخبراء بين نوعين من السياسات للدول، سياسات الابقاء على الوضع الراهن:** وهى التى تهدف الى الابقاءعلى الصوره التى تتوزع فيها القوه فى فتره معيه، وتهدف هذه السياسات الى استقرار الاوضاع فى هذه الفتره بما يخدم مصالح هذه الدول اكثر من تعديلها وتكون ذات طابع دفاعى.، وأيضا **سياسات تعديل الوضع الراهن:** وهى تستهدف تعديل صورة توزيع القوه السائدة فى فترة معينة لما لهذا التعديل من اثر على مكانة الدولة فى سلم تدرج القوه العالمى وعلى مصالحها وأهدافها، وتهدف هذه السياسة برفض الاوضاع الدولية السائدة والتمرد عليها باعتبارها جائره وتوصف هذه السياسات انها ذات طابع هجومى استراتيجي وتعارض اية مقترحات تفرضها الدول المسيطرة على النسق الدولى باعتبارها قيد على تلك الدول فى التحرك للعمل على مصالحها باعتبارها الوسيلة لتحسين موقعها على سلم تدرج القوة الدولى، وتعتبر المانيا نموذجا لتعديل الوضع الراهن وتحسين مكانتها اثناء الحرب العالمية الاولى والثانية.

ويميز اورجانسكى فى هذا الصدد بين 4 مجموعات من الدول: **الدول القوية والقانعة– الدول الضعيفة والقانعة– الدول القوية وغير القانعة– الدول الضعيفة وغير القانعة.** ونذكر على سبيل التوضيح:

- الدول القوية وغير القانعة: وهى التى لا تشعر بعدم تناسب حجم التاثير الذى تمارسه مع حجم امكاناتها من القوه وحجيم الانتشار والمكانه الجديرة بها فتعمل على تعديل الوضع الدولى لكى تحل محله وضع جديد يتفق مع امكاناتها وتزداد الخطورة اذا كانت هذه الدول من القوة بما يمكنها من زعزة الاستقرار ونشوب الحروب مثال : المانيا وشن الحرب العالمية الاولى والثانية وزعزعة استقرار العالم.
- الدول الضعيفة وغير القانعة: وهى التى تشعر بالرغم من ادراكها لضعف امكاناتها من القوة بعدم القناعة عن مكانتها وموقعها الدولى نتيجة شعورها بظلمات كبيرا واجحافا الم بمكانتها واستغلال الدول الاقوى منها لها ولذلك فهى غالبا ما تنحاز الى جانب الدول الكبرى القوية الراغبة فى التعديل.

3 – مراحل ومستويات الصراع الدولي:

أ – مراحل الصراع الدولي:

ومن المفاهيم المرتبطة بالصراع والمعبر عنها بالخصومة وتصارع الإرادات وذلك وفق خطورتها مفهوم التوتر، الأزمة ، النزاع ، والحرب...

- التوتر:

يعود التوتر إلي مجموعة من المواقف والميول نتيجة الشك وعدم الثقة. والتوتر بحسب ما ذهب ميرل هو" مواقف صراعية لا تؤدي محلياً علي الأقل إلي اللجوء إلي القوات المسلحة". "فالتوتر ليس كالنزاع، لأن هذا الأخير يشير إلي تعارض فعلي وصريح وجهود متبادلة بين الأطراف للتأثير علي

بعضهم البعض، في حين لا يعدو التوتر أن يكون حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح، وعلي هذا يعد التوتر مرحلة سابقة علي النزاع.".

- الأزمة:

تعني مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي علي تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء، وهي النقطة الحرجة، واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور ما، أما إلي الأفضل، أو إلي الأسوأ مثل الحياة أو الموت، الحرب أو السلم وذلك لإيجاد حل لمشكلة ما أو انفجارها..

ويشير روبرت نورث إلي أن الأزمة الدولية عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل، أي هي عملية انشقاق تحدث تغييرات في مستوي الفعالية بين الدول، وتؤدي إلي إذكاء درجة التهديد والإكراه. ولكن لا تؤدي كلها إلي الحروب إذ تسوّى سلمياً أو تجمد أو تهدأ. وتزداد خصوصية مفهوم الأزمة صعوبة إذا أخذ في الاعتبار حقيقة أن المفهوم يكثر استخدامه من العديد من المتخصصين في علوم النفس والاجتماع والسياسية والتاريخ، وفي غيرها من مجالات العلوم الاجتماعية وعلي ما سبق يرى روبنسون أن هناك اتجاها عاما نحو استخدام المفهوم للتدليل علي نقطة تحول تميز ناتج حدث ما بشكل مرغوب أو غير مرغوب فيه، بين الحياة والموت، العنف أو اللاعنف، الحل أو الصراع الممتد.

وعادة ما تتم مواجهة الأزمة بإدارتها، أو التلاعب بعناصرها المكونة لها، وبأطرافها بهدف تعظيم الاستفادة من ورائها لصالح الأمن القومي.

- النزاع:

جاء في المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ لجوزيف ناي أن المنازعات الدولية ينبغي أن تكون جزء أساسي يدرس سبب تعقيد النزاعات الدولية ضمن تعقيدات السياسة الدولية حتي يمكن الوقوف وفهم الظاهرة التنازعية. هذا ويري ريمون أرون بأن النزاع الدولي " ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة وهو نتيجة لتضاد المصالح " والمقصود بالنزاع الدولي أنه "خلاف بين دولتين علي مسألة قانونية أو حادث معين أو يسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما.

وقد حددت بعض الدراسات العناصر المتنازعة عليها وهي كالآتي:

- الموارد أو الثروة، مثل: الأقاليم والمال ومصادر الطاقة والغذاء، وكيفية توزيع تلك الموارد.
- السلطة إذ يتم التنازع بشأن كيفية تقسيم آليات الحكم والمشاركة السياسية في عملية صناعة القرار.
- الهوية وتتعلق بالمجموعات الثقافية والاجتماعية والسياسية.
- الأوضاع الاجتماعية والسياسية، ومنها مدى شعور الناس بأنهم يعاملون باحترام وتقدير وأن حكومتهم تحافظ على تقاليدهم الاجتماعية.
- القيم وخاصة تلك المتمثلة في أنظمة الحكومة والدين والأيديولوجية.

- الحرب:

أما الحرب فلا يمكن أن تتم إلا علي صورة واحدة وبأسلوب واحد وهو الالتحام المباشر بين الدول أي التصادم الفعلي بوسيلة العنف المسلح حسما للتناقضات الجذرية التي لم يعد يجدي معها استخدام الوسائل الأخرى، أو الأقل تطرفا، فالحرب تمثل نقطة النهاية في بعض الصراعات الدولية .وليس ثمة تعريف متق عليه للحرب فقد عرفها دوكاكي من وجهة قانونية" بأنها حالة قانونية تسمح وبصورة متساوية لعدوين أو أكثر بالاستمرار في صراعهما باستخدام القوة المسلحة.

ب – دوائر ومستويات الصراع:

- الدائرة الفردية او الشخصية:

عادة ما يوجد الصراع بين الاقران والازواج، والابناء، والأصدقاء والجيران. والملاحظ ان السمة الخاصة بالصراعات والنزاعات في هذا المستوي، انه ما يؤدي الي وقوع خسارة في العلاقات الشخصية او الفردية لأطرافها قد تمتد علي المدي الطويل

- المستوي المجتمعي:

تحدث الصراعات في اكثر من دائرة: فالمنظمات الاجتماعية مثل الكنائس والنوادي واتحادات ملاك المساكن والجيران والاتحادات المنية، وتشهد كلها نماذج للصراع بين الافراد والجماعات، كذلك أيضا في أماكن العمل بين العاملين والمديرين والمشرفين والموظفين وأصحاب الاعمال، كما ان هذه النزاعات قد تطور وتتسع وتصل الي مستويات اعلي بين كبار المديرين والأعضاء.

- الصراع بين رجال الصناعة وبين أعضاء جمعيات حماية المصالح العامة والهيئات الحكومية، والمستويات المتعددة:

ويكون لها اثار خطيرة ومدمرة علي المجتمع.

- المستوي الدولي:

حيث نماذج الصراعات الدولية اكثر وضوحا في اشكالها ومستوياتها، وان اتسمت غالبا بالتعقيد والتداخل الشديدين.

4 - إدارة الصراع الدولي في إطار إستراتيجية إدارة الأزمات:

لا يوجد تعريف محدد أو جامع لمفهوم إدارة الصراع الدولى ولكن يمكننا تعريفه على أنه تلك التحركات والجهود التي تهدف للسيطرة أو احتواء الصراعات التي قد تنشأ بين الفاعلين السياسيين داخل الدولة أو بين الدول عبر إدماج طرف ثالث بحيث تهدف عملية الإدارة إلى تقليل حجم خسائر أطراف الصراع ، ذلك فضلًا عن عدم تصاعد حدة الصراع.

بحيث يتم اللجوء " لإدارة الصراعات" في الحالات التي يتعثر فيها التوصل لتسوية نهائية للصراع ويقوم الطرف الثالث فى العادة بالاعتماد على أحد أربعة أساليب لإدارة الصراع كالأتي:

أ - الأسلوب الدبلوماسى:

إذ يتم الاعتماد على كافة أنواع الدبلوماسية سواء التقليدية أو غير التقليدية للتوصل لاتفاق بين أطراف الصراع؛ ويتضمن التفاوض والوساطة والمساعي الحميدة والتحقيق والتوفيق.

ب - الأسلوب القضائى:

بحيث يتم اللجوء في هذا الأسلوب إلى المؤسسات والهيئات القضائية المنوطة بنزع الاعتراف أو تطبيق القوانين بهدف الضغط على أطراف الصراع، حيث تتعدد المنظمات القضائية التي يتم اللجوء إليها من قبل الدول لتسوية الخلافات فيما بينهم إلا أن قضايا النزاعات البحرية في الأغلب تقوم أطرا فها بالتحرك إما لمحكمة العدل الدولية أو المحكمة الدولية لقانون البحار.

ج - الأداة الاقتصادية (العقوبات الاقتصادية):

استخدام الأساليب القسرية والقهرية كالضغط بفرض العقوبات الاقتصادية، وتعنى العقوبات الاقتصادية كما يقول Naylor مجموعة من الاجراءات العقابية ذات الطابع الاقتصادى يتخذها طرف دولى ما(دولة او منظمة دولية) فى مواجهة طرف دولى أخر ويتمثل أهم هذه الاجراءات فى الحصار، والحظر وهى تستخدم بغية تحقيق أهداف سياسية للطرف المستخدم لها تنصب فى معظم الأحيان على تغيير التوجهات السياسية للطرف الخاضع للعقوبات بما يتماشى مع رغبة أو مصلحة الطرف المستخدم لها.

د - التهديد باستخدام القوة أو الاستخدام الفعلى لها:

ويتضمن بشكل أساسي التهديد أو الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة بهدف إقناع أحد أطراف الصراع وهو عمل من اعمال الدبلوماسية ولكن أكثر عنفاً ، حيت يعتبر استخدام القوة المسلحة الملاذ الاخير فى حال فشل الاساليب السابقة فى إدارة الصراع الدولى.